Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 602-621
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.31

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of some external economic shocks on the growth of the gross domestic product In Iraq for the period (2004-2021) an analytical study

Ahmed Younis Jabbar Al Khazraji*
College of Islamic Sciences- Iraqi University

Keywords:
External shocks, domestic product, oil prices, external indebtedness

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 04 Jan. 2023
Accepted 23 Jan. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ahmed Younis Jabbar Al-Khazraji
College of Islamic Sciences- Iraqi University

Abstract: The research aims to shed light on the nature of external economic shocks and their various sources, as well as analyzing the effects left by these shocks on the growth of gross domestic product in Iraq for the period (2004-2021). The results of the analysis showed that global oil price shocks and external indebtedness shocks are among the most impactful shocks on GDP growth. That this variable is negatively affected by external shocks due to the unilateralism of the Iraqi economy and its heavy dependence on the oil sector and oil revenues. These variables cause a change in the gross domestic product, which means a defect in the structure of the Iraqi economy, and this fulfills the hypothesis of the research. It is declining due to oil prices, and the need to pay attention to other revenues, especially tax revenues being an indispensable financing tool. This is done through reforming the tax system in order to be more efficient and effective in financing the deficit in the general budget. As well as setting laws and legislation for taxpayers and punishing tax evaders and working to enhance tax awareness among individuals, to benefit from it in financing public spending. Which works to reduce the deficit ratio and thus reduce the amount of indebtedness.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 602-621
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.31

أثر بعض الصدمات الاقتصادية الخارجية على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) دراسة تحليلية

أحمد يونس جبار الخزرجي
كلية العلوم الإسلامية
الجامعة العراقية

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الصدمات الاقتصادية الخارجية ومصادرها المختلفة وكذلك بيان وتحليل الآثار التي تتركها هذه الصدمات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021)، وأظهرت نتائج التحليل أنَّ صدمات أسعار النفط العالمية وصدمات المديونية الخارجية من أكثر الصدمات تأثيراً على نمو الناتج المحلي الاجمالي، وإنَّ هذا المتغير يتأثر بصورة سلبية بالصدمات الخارجية بسبب ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده الكبير على القطاع النفطي والايرادات النفطية، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها تمثلت بأن كل من أسعار النفط العالمية، والمديونية الخارجية من المصادر الرئيسة للصدمات الاقتصادية الخارجية، وإنَّ أي تغيير يطرأ على هذه المتغيرات يحدث تغييراً في الناتج المحلي الاجمالي مما يعني حدوث خلل في هيكل الاقتصاد العراقي وهذا يحقق فرضية البحث، وختم البحث بمجموعة من التوصيات كانت أهمها العمل على توسيع و تنويع مصادر الحصول على الإيرادات العامة وعدم الاعتماد فقط على الإيرادات النفطية لأن الموارد المالية للاقتصاد العراقي تتعافى وتتدهور بفعل أسعار النفط، وضرورة الاهتمام بالإيرادات الأخرى لاسيما الإيرادات الضريبية كونها أداة تمويلية لا غنى عنها، ويتم ذلك من خلال اصلاح النظام الضريبي لكي يكون أكثر كفاءة وفاعلية في تمويل الموازنة العامة، وكذلك وضع قوانين وتشريعات للمكلفين ومعاقبة المتهربين بدفع الضريبة والعمل على تعزيز الوعي الضريبي لدى الأفراد، للاستفادة منها في تمويل الأنفاق العام، والتي تعمل على تخفيض نسبة العجز وبالتالي تقلل من حجم المديونية.

الكلمات المفتاحية: الصدمات الخارجية، نمو الناتج المحلي، أسعار النفط، المديونية الخارجية.

المقدمة:

إن موضوع الصدمات الاقتصادية يعد من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام كبير خلال فترة السبعينيات من القرن المنصرم بعد حصول ارتفاعات كبيرة في أسعار النفط العالمية إذ إن الدول النامية والمتقدمة غير النفطية عانت من الآثار السلبية لهذه الصدمات، في حين تعرضت الدول النفطية إلى آثار هذه الصدمات خلال السنوات التي تراجعت فيها أسعار النفط بشكل كبير لاسيما خلال فترة الثمانينيات، ويعد موضوع الصدمات الخارجية من الموضوعات الحساسة والمهمة نظراً لارتباطه المباشر بالتغيرات الاقتصادية التي تحصل في العالم والتي تؤثر على النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالتالي على نمو الناتج المحلي الاجمالي، فيما تبرز أهميته من خلال ما يبينه من أثار إيجابية أو سلبية تتركها هذه الصدمات على الدول التي تتعرض لها، فضلا عن تحديد القنوات التي تنتقل من خلالها هذه الصدمات وأهم مصادرها، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن موضوع الصدمات الاقتصادية الخارجية في الاقتصاد العراقي ليس وليد اللحظة بل يعد من الموضوعات التي بدأت تبرز معالمها في ثمانينيات

القرن المنصرم نتيجة للتقلبات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط العالمية إذ يتحدد سعر النفط تبعاً للظروف الاقتصادية العالمية أي الظروف الخارجية وهذا يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في أسعار النفط لأنه اقتصاد ريعي يعتمد على بيع النفط وهذه الخاصية تجعله عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية، وزاد الاهتمام بها في فترة التسعينات نتيجة لتعرض العراق إلى حصار اقتصادي توقفت على أثره الصادرات النفطية، مما سبب صدمة سلبية عكست الواقع الريعي للاقتصاد العراقي الذي يعتمد النفط مورداً رئيساً للدخل، فضلا عن زيادة مشكلة المديونية الخارجية التي أصبحت من المشاكل الكبيرة التي تعاني منها الدول النامية ومنها العراق والتي بدأت تعكس تراجع في معدلات النمو على عكس ما يتوقع من أنها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بسبب استخدام هذه القروض في مجالات استهلاكية وتمويل الحروب بدلاً من انشاء المشروعات الاستثمارية، ومن هنا تبرز أهمية تحليل أثر الصدمات المذكورة على الناتج المحلي الإجمالي من خلال التوقف عند أهم المسببات لهذه الصدمات وكيفية تفاديها. تضمن البحث أربعة مباحث المبحث الاول: منهجية الدراسة أما المبحث الثاني تضمن الإطار النظري للصدمات الاقتصادية الخارجية ويضم كل (المفهوم، والخصائص، وأنواع الصدمات الخارجية). أما المبحث الثالث: فتناول أهم الأثار للصدمات الاقتصادية الخارجية على نمو الناتج المحلي الاجمالي. وخصص المبحث الرابع: لتحليل أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة (2004-2021).

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: تبرز مشكلة الدراسة أن الاقتصاد العراقي تعرض للكثير من الصدمات الاقتصادية الخارجية، مما أثرت بصورة مباشرة على الكثير من المتغيرات الاقتصادية إلا أن تأثيرها كان واضحاً على نمو الناتج المحلي الاجمالي، كون الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب يمتاز بسيطرة القطاع النفطي غير المستقر على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن تحليل أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق سوف يساهم في وضع سياسات اقتصادية من شأنها تصحيح الاختلالات الهيكلية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية، وبالتالي اتخاذ الاجراءات الوقائية من أجل امتصاص واستيعاب هذه الصدمات والحد من آثارها السلبية.

ثانياً. أهمية البحث: إن أهمية البحث تأتي من حجم ونوع الاثار الايجابية أو السلبية التي تتركها الصدمات الاقتصادية الخارجية على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق، ومحاولة أيجاد الوسائل والسبل اللازمة لمواجهة تهديدات هذه الصدمات مما يتيح لصانعي القرارات الاقتصادية إمكانية اتخاذ سياسات وقائية يمكن أن تقلل من حدة هذه الصدمات على أقل تقدير.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الصدمات الاقتصادية الخارجية ومصادرها المختلفة وكذلك بيان وتحليل الآثار التي تتركها الصدمات الاقتصادية الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021).

رابعاً. فرضية البحث: في ضوء مشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة الفرضيات الأتية:

تترك الصدمات الاقتصادية الخارجية أثار سلبية على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وبنسب مختلفة.

خامساً. منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2021) باستخدام البيانات السنوية عن المتغيرات قيد البحث.

سادساً. حدود البحث:

١. الحدود المكانية للبحث تتمثل بالاقتصاد العراقي.
٢. الحدود الزمانية للبحث تغطي الفترة (2004-2021).

المبحث الثاني: التعريف بالصدمات الاقتصادية الخارجية وأهم خصائصها وأنواعها

اولاً. مفهوم الصدمات الاقتصادية الخارجية: عانت العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية من أزمات دفعت العديد من العلماء الاقتصاديين والمختصين إلى الاهتمام بدراستها والتعرف على أسباب حصولها، إذ شهدت استراليا في اربعينيات القرن التاسع عشر انتقاله على مستوى النمو الاقتصادي، كانت نتيجة ما يسمى بـــ (طفرة الذهب) وهي فترة اكتشافه، إذ كانت هذه الانتقالة من الملامح الأولية لظاهرة (الصدمات الاقتصادية الخارجية) والتي أدت إلى زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي لأستراليا وزادت أسعار صادراتها، وظهرت أحداث مشابهة في هولندا في ستينيات القرن العشرين، كانت بوادر لحدوث صدمات اخرى وهي ما يعرف بـ (المرض الهولندي) كان سببها اكتشاف الغاز الطبيعي (العيثاوي، ٢٠٢٠: ٨)، ونظراً للتداخل الحاصل بين مفهومي الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية وانطلاقاً من خصائص الصدمات الاقتصادية والتي تتصف بعنصر المفاجئة وعدم التوقع وتكون خارجة عن سيطرة الدولة وتترك اثاراً اقتصادية كبيرة، يمكن تعريف الصدمات الاقتصادية الخارجية بأنها: "حدث ناجم عن تغير مفاجئ وحاد في احد المتغيرات الاقتصادية، وهي فعل عشوائي وسبب في حصول الازمات وتعني وجود خلل يؤثر تأثراً كمياً على النظام الاقتصادي بأكمله" (سلمان، ٢٠٠٩: ١٤٢)، ويمكن تعريفها ايضاً بأنها: "تغير مفاجئ يصعب التنبؤ بحدوثه، وتخلق أزمة تشمل كلّ مفاصل الدولة واحياناً منظمة أو فرد ويتم علاجها عن طريق التخفيف منها أو تفاديها بالكامل" (سلام، ٢٠٠٢:٣٠)، ويشار لها بأنها "جميع الاحداث التي تهدد أو تؤثر على الاقتصاد القومي ويكون مصدرها داخلياً أو خارجياً" (الغالبي، ٢٠١١: ١١٨)، ومن الناحية الاقتصادية عرفت الصدمة بأنها: حصول تغيرات شديدة ومفاجئة في المتغيرات الاقتصادية، أوهي حصول شيء غير متوقع يؤدي إلى تغيرات شديدة في العرض الكلي والطلب الكلي يسبب حالة عدم التوازن في الاقتصاد، وقد تكون الصدمات إيجابية تؤدي إلى زيادة قيمة المتغير ونقل منحنى الطلب الكلي أو العرض الكلي إلى أعلى اليمين، أو قد تكون الصدمات سلبية فتؤدي إلى انخفاض قيمة المتغير ونقل منحنى الطلب الكلي أو العرض الكلي إلى أسفل اليسار (احمد،٢٠٢٠: ١٣٦)، وتعد الصدمة هي السبب في حصول الأزمة، والأزمة تعني وجود خلل يؤثر تأثيراً مادياً ومعنوياً في النظام ككل وهذا الخلل ناجم عن حدث غير متوقع (مفاجئ) وعليه تكون الصدمة هي بداية لحصول الازمة والتي تتسبب في انهيار التوازن، ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة أو التقليل من أثارها إذا كان هناك تنبأ سابق بها ومن ثم اتخاذ التدابير والاجراءات الوقائية التي تقلل من حدتها وتتيح الفرصة لاتخاذ اجراءات سريعة من أجل امتصاص حدة الصدمة في وقتها، وفي أغلب الاوقات لا يتطلب التعامل مع الصدمة سوى استيعابها وامتصاص قوتها في بدايتها ومن ثم الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حصول هذه الصدمة من أجل معالجتها (الايدامي، وحسان، ٢٠١٩: ٣٢٦).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 602-621
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.31

ثانياً. خصائص وأنواع الصدمات الاقتصادية الخارجية:

١. **خصائص الصدمات الاقتصادية الخارجية:** من خلال التعريفات أعلاه يتضح لنا أهم خصائص هذه الصدمات الاقتصادية وكالتالي (بندر، ٢٠١٨: ٢٣):

أ. انحراف غير متوقع عن طبيعة الاتجاه العام يتصف بعنصر المفاجئة.

ب. أن الأسباب المؤدية الى الانحراف عن طبيعة الاتجاه العام تتأتى من مصادر خارجية.

ج. ينتج عن تلك الانحرافات آثاراً كبيرة على الاقتصاد.

د. أن تعديل أو معالجة الجوانب الاقتصادية التي تصاب بالصدمة بسبب تلك الانحرافات يتطلب تمويل مالي إضافي.

٢. **أنواع الصدمات الاقتصادية الخارجية:** أكدت الدراسات الحديثة على تصنيف الصدمات الخارجية على قسمين هما (ضرار، ٢٠١٨: ٤٨٧)، (كلاين، ٢٠١١: ٤٥):

أ. **الصدمات الخارجية التلقائية:** وهو عبارة عن حدث عشوائي مفاجئ وغير منتظم من حيث المكان والزمان الذي يحصل فيه، ويصعب التنبؤ به والتعامل معه وله آثار اقتصادية وغير اقتصادية على القطاعات كافة، وقد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ب. **الصدمات الخارجية المفتعلة:** وتعد من أكثر الصدمات حصولاً في العالم في إطار الصدمات الاقتصادية. لأنها تستند على أغراض سياسية تعكس المصالح والمخططات التي تسعى اليها الدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي، وتعرف بأنها عبارة عن سياسات منظمة ومخطط لها، من الممكن أن يأتي بثمار إيجابية تعزز الاستقرار الاقتصادي والسياسي الداخلي والخارجي من ناحية، ومن ناحية أخرى تكون نتائجها سلبية، الغرض منها إثارة الفوضى وحالة من عدم الانتظام والتخبط في اتخاذ القرارات في الدول المستقبلة للصدمات، من أجل الوصول إلى الهدف الذي تسعى إليه الدول المصدرة لهذه الصدمة، وهناك حالات أخرى يكون فيها أثر الصدمة (مزدوج) فيكون أثرها إيجابي للدولة المصدرة للصدمة وسلبي للدول المستقبلة للصدمات، وخلصت المؤلفة الكندية (نعومي كلاين) في كتابها (عقيدة الصدمة) إلى أن الازمات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية والتي تولد صدمات للدول ومجتمعاتها يمكن التحكم بمتغيراتها واستغلال آثارها من أجل تمرير سياسات السوق وتعزيزات وقوانين الانظمة الرأسمالية في تلك الدول، وهذا يدل على أن هناك آثار ايجابية وسلبية للصدمات فتكون الاثار السلبية على الدولة التي تتعرض للصدمة والآثار الايجابية للدولة المصدرة للصدمة.

اختلفت الآراء حول الصدمات الاقتصادية الخارجية المنتظمة من حيث التأثير والنتائج وما يؤول أليه وضع اقتصاد الدولة المستقبِلة للصدمة، وأن هذا الاختلاف يدفعنا إلى ضرورة التمييز بين أنواع الصدمات الخارجية المنتظمة، وللتفريق بين ما هو إيجابي وما هو سلبي من حيث الوقع وتأثيره على منحنيات الإنتاج ودوالها، يمكن تقسيم الصدمات الخارجية المنتظمة من حيث التأثير على قسمين هما:

١. **الصدمات المؤاتية (الايجابية):** هي أحداث إيجابية منظمة ومدروسة يراد بها تطبيق سياسات اقتصادية مالية أو نقدية واحياناً اجتماعية، الغاية منها زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الشعور بالرفاهية من قبل المواطنين (العاضي، ٢٠٠٧: ١٥)، وتتخذ الصدمات الخارجية المؤاتية اشكالاً متنوعة تتمثل في اكتشاف موارد طبيعية جديدة، أو ارتفاع سعر أحد السلع المعدة للتصدير عالمياً، أو انخفاض أسعار المواد الأولية المستوردة التي تدخل في أنتاج السلع المصدرة أو السلع المحلية

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 602-621
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.31

الأساسية، ويمكن ملاحظة الصدمة المؤاتية من خلال الاشكال البيانية (١) و(٢)، واللذان يوضحان أثر اكتشاف مورد جديد أو التحسن التقني في القطاع الإنتاجي على منحنى إمكانيات الإنتاج ودالة الإنتاج، يوضح الشكل رقم (١)، وجود علاقة طردية بين العوامل التي تؤدي إلى حصول الصدمات الخارجية المؤاتية، المتمثلة بزيادة تدفق رؤوس الأموال الى داخل البلد، أو زيادة العائدات التصديرية، أو اكتشاف مورد جديد وبين منحنى إمكانات الناتج، وإن زيادة هذه العوامل تؤدي إلى انتقال المنحنى إلى الأعلى، أما الشكل رقم (٢) فيوضح تأثير الصدمات الخارجية المؤاتية على دالة الإنتاج وتغير حركتها حسب تغير كل من تدفق رؤوس الأموال الى داخل البلد، أو زيادة العائدات التصديرية، أو اكتشاف مورد جديد، إذ تؤدي الزيادة في تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل إلى زيادة التوظيف لعناصر الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة في نمو الإنتاج وارتفاع دالة الإنتاج إلى الأعلى (محمد، ٢٠١٤: ٣٠٧).

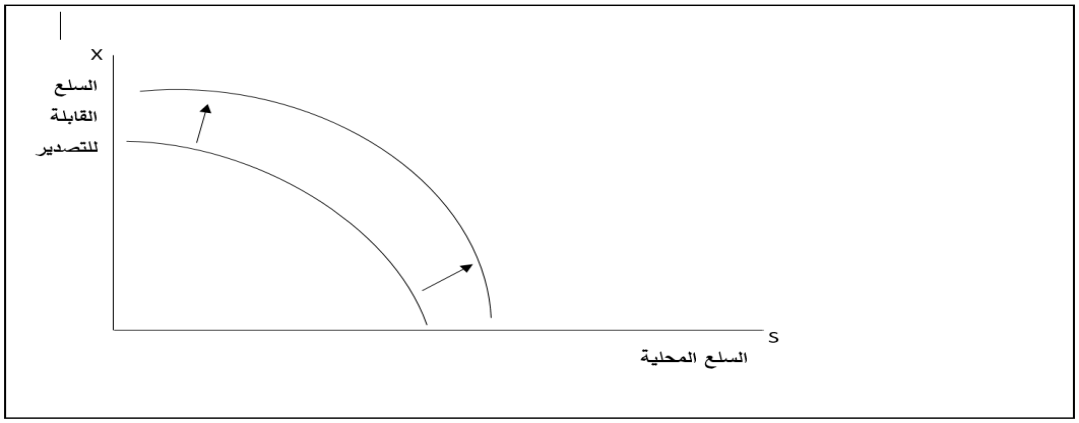

الشكل (١): أثر الصدمات الخارجية المؤاتية على منحنى إمكانات الناتج

المصدر: محمد، سعودي (٢٠١٤)، المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المؤاتية في الجزائر مجلة الاقتصاد الجديد، العدد١١، المجلد٢.

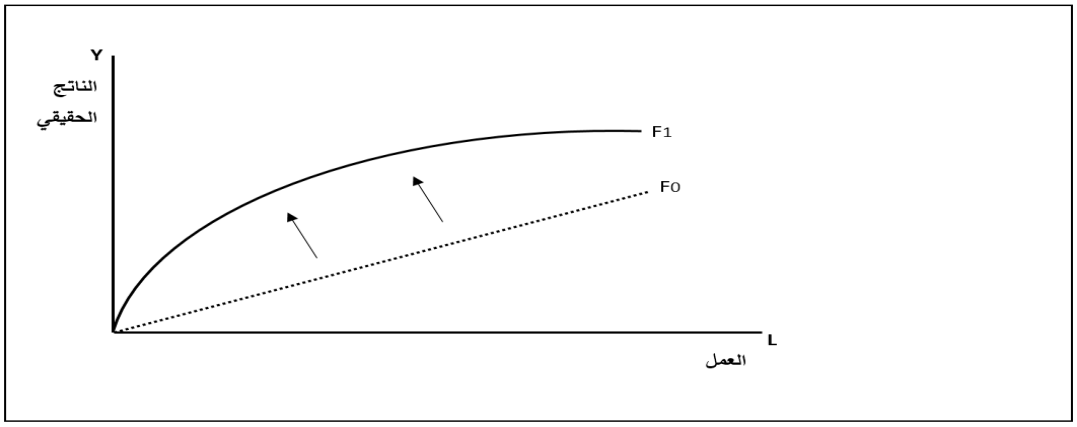

الشكل (٢): أثر الصدمات الخارجية المؤاتية على دالة الانتاج

المصدر: محمد، سعودي (٢٠١٤)، المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المؤاتية في الجزائر مجلة الاقتصاد الجديد، العدد١١، المجلد٢.

٢. **الصدمات المناوئة (السلبية):** تشير الدراسات والبحوث العلمية والاقتصادية إلى أن وجود الاكتشافات النفطية والغازية في كل عام وفي العديد من دول العالم بصورة مستمرة تفرح الجهات

المتنفذة والمواطنون في هذه الدول مستبشرين بما قد تجلبه هذه الاكتشافات من ازدهار، إلا أن هذه البهجة غالباً ما تكون متسرعة وفي غير محلها وغير منطقية احياناً كون هذه الاكتشافات لها اثاراً سلبية في الغالب، فقد خاب أمل عدد من الدول في تحقيق النمو الاقتصادي بعد الاكتشافات النفطية الكبرى وحلت عليها المشكلات الاقتصادية بعد ذلك بمدة قصيرة، وقد أقر العالم منذ مدة طويلة بأن الدول التي تمتلك ايرادات وفيرة من النفط أو الموارد الطبيعية الأخرى غالباً ما تحقق معدلات نمو اقتصادي قليلة وتعاني من مشاكل اجتماعية أكبر مقارنة بالدول التي تتمتع بموارد أقل وهذه الظاهرة ما تعرف باسم لعنة الموارد (كست وميهاليي، ٢٠١٧: ٣٦). وبناءً على ما تقدم فأن الصدمات الخارجية المناوئة السلبية هي أحد العوامل الرئيسة في تراجع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بسبب الأثار السلبية التي تتركها على الناتج المحلي الإجمالي والتي تؤدي إلى حصول اختلالات هيكلية دائميه تمتد لفترات ليست بالقصيرة، وتؤدي هذه الاختلالات إلى تغيير الخارطة الاقتصادية التي تسير وفقها الدولة، ومن أهم أسباب هذه الصدمات هو انخفاض معدل حوالات العاملين في الخارج إذ إن العديد من الدول التي لديها وفرة في اليد العاملة في الخارج من أكثر الدول عرضة لمثل هذه الصدمات، كونها تعتمد وبشكل أساسي غالباً على هذه الحوالات التي تعد عنصراً رئيساً لإيرادات الدولة، وقد يؤدي كذلك ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج والتي تستخدم في صناعة السلع المحلية أو السلع المعدة للتصدير، إلى صدمة خارجية سلبية أيضاً، فضلاً عن انخفاض السعر العالمي لاحد السلع المصدرة كالنفط مثلاً من قبل دولة ما سيشكل ايضاً صدمة سلبية تنعكس اثارها على الاقتصاد المحلي لتلك الدولة كما هو الحال في العراق (العاضي، ٢٠٠٧: ١٧).

وتوضح الأشكال البيانية أدناه الصدمات الاقتصادية الخارجية المناوئة السلبية، ومدى تأثر منحنى إمكانات الناتج بهذه الصدمات وتحول دالة الإنتاج تبعاً لتغير منحنى الإمكانات وتغير كمية الإنتاج.

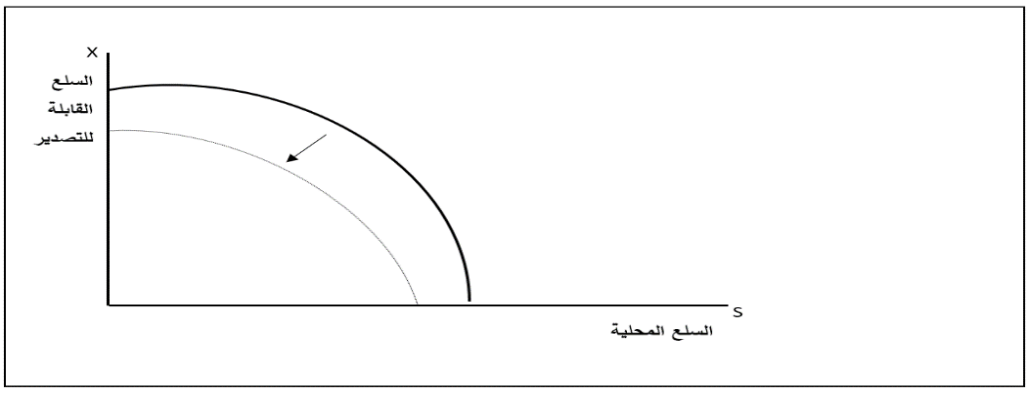

الشكل (٣): أثر الصدمات الخارجية المناوئة على منحنى إمكانات الناتج

المصدر: العاضي، عبد الله محمد ناصر (٢٠٠٧)، الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني، (أطروحة دكتوراه)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد: ص ١٨.

يوضح الشكل رقم (٣) أن منحنى إمكانات الناتج يتأثر بالعديد من العوامل وخصوصاً الخارجية منها، كون الدخل يعتمد على عوامل خارجية ايضاً، وإن أي تراجع في مستوى المساعدات الخارجية، أو أسعار الصادرات، أو هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي وبالتالي ينتقل منحنى الإمكانات الى الأسفل معبراً عن الصدمة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 602-621
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.31

السلبية، أما الشكل رقم (٤) فيوضح لنا تأثير الصدمة الخارجية السلبية على دالة الإنتاج، والتي تعني أن أي تغير في أحد العوامل المؤثرة بالإنتاج سيؤدي إلى تغير دالة الإنتاج، وعلى سبيل المثال فإن أسعار النفط العالمية تعد من العناصر المسببة لهذه الصدمة كون النفط مادة أولية تستخدم في انتاج العديد من السلع وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط العالمية يعني ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة مما يؤدي إلى حصول صدمة جديدة على اقتصادات الدول المستوردة للنفط كمادة أولية وبالتالي ترتفع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تراجع في مستوى الإنتاج وبالتالي يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى دالة الإنتاج الى الأسفل، معبراً عن صدمة خارجية سلبية.

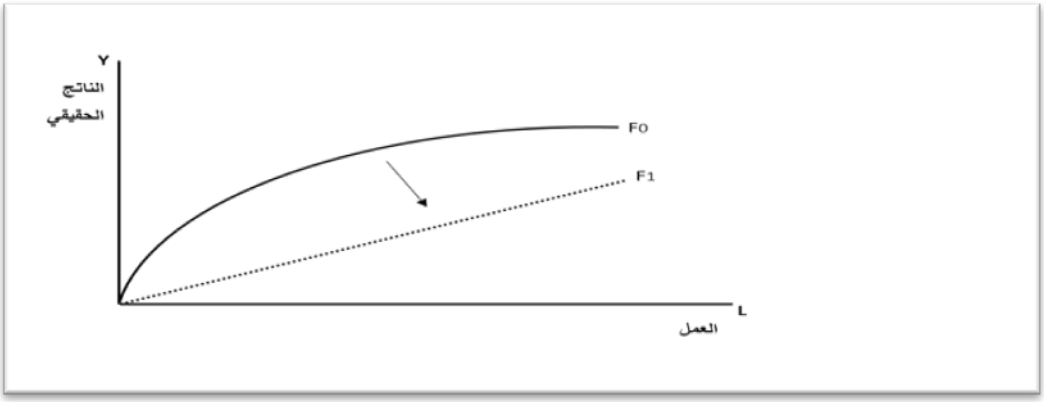

الشكل (٤): أثر الصدمات الخارجية المناوئة على دالة الإنتاج

Source: Gordon, Robert J (1993), "Macro Economics, Harper Collins" College Publishers, United States of America, sixth edition, p191.

ثالثاً. مصادر الصدمات الاقتصادية الخارجية: هي احداث خارجية تقع خارج حدود البلد تؤثر فيه بصورة كبيرة ويمكن الإشارة إلى البعض من مصادر هذه الصدمات ومن أهما الآتي: (الكبيسي، واللامي، ٢٠١٧: ٢٥٨) (ضرار، ٢٠١٨: ٤٨٨).

١. اكتشاف موارد جديدة.
٢. التغيرات في أسعار النفط العالمية.
٣. التغيرات في الدين الخارجي وأسعار فائدة القروض الخارجية.
٤. التغيرات في قيمة المساعدات الخارجية.
٥. الحروب والنزاعات المحلية والدولية.
٦. المقاطعة الاقتصادية.
٧. الكوارث الطبيعية والامراض والاوبئة.
٨. التغير في مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
٩. التغيرات في تحويلات العاملين في الخارج.
١٠. التغيرات في قيمة الصادرات.
١١. الازمات الاقتصادية والمالية العالمية.
١٢. الازمات السياسية.

المبحث الثالث: الآثار المختلفة للصدمات الاقتصادية الخارجية

إن الظواهر الاقتصادية التي حصلت ولا زالت تحصل ينتج عنها آثاراً اقتصادية بعضها مؤقت والبعض الآخر متوسط الفترة، فضلاً عن وجود آثاراً تمتد لفترات طويلة يصعب إيجاد الحلول المناسبة لها، وهذه الأثار تؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية تؤثر على النمو الاقتصادي، كون آثارها تنعكس على الدول النامية بشكل أكبر من الدول المتقدمة وبالأخص الصدمات الخارجية نتيجة الانفتاح العالمي في جانب التجارة ورفع الحواجز والقيود بين الدول الأمر الذي جعل انتقال هذه الصدمات طبيعي ومتوقع الحدوث إلى الدول النامية لأنها تجد صعوبة في تحديد أثر هذه الصدمات ولارتباطها بالمتغيرات المالية على عكس الدول المتقدمة التي تؤثر الصدمات الخارجية على نشاطها الاقتصادي ومستوى الدخل لأن القطاع الخارجي غير مرتبط بالقطاع المالي لديها، وإن التغيرات في المتغيرات المالية قد تكون ردة فعل لبعض السياسات الحكومية وليس بسبب الصدمات الخارجية (العيثاوي، ٢٠٢٠: ٢٥)، وفيما يأتي توضيح لأهم الأثار الاقتصادية التي تسببها الصدمات الاقتصادية الخارجية المتمثلة بـ (أسعار النفط العالمية، والمديونية الخارجية) على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

اولاً. أثر صدمة أسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الإجمالي (GDP): النفط هو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال تختلف ألوانه بين البني الغامق، والبني المخضر، وتختلف خصائصه باختلاف أنواعه، فبعض منها ثقيل، ولزج وبعضها الآخر خفيف ورائق"، ويعد النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان، بعدّه عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي، للطاقة في العالم، كما يعد مادة حيوية، وأساسية للصناعة والتجارة الدولية، وللتنمية الاقتصادية، ويشهد الطلب على النفط تزايد كبير لاسيما من قبل الدول الصناعية الكبرى، وتعد السوق النفطية سوقاً غير مستقرة بسبب ما تتعرض له الأسعار من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبياً، وقد شهدت أسعار النفط عبر الزمن تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم، لاسيما بعد حصول الصدمات التي أدت إلى تغير في أسعاره وتباينت بين الارتفاع والانخفاض، مما أ ثرت إما بالإيجاب أو السلب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الناتج المحلي الاجمالي (بن عيسى، ٢٠١٧: ٣)، وإن التفسير النظري لهذه العلاقة هو ما يعرف (بالمرض الهولندي)، والذي يهدف إلى بيان آثار ارتفاع أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وتعد الاقتصادات الريعية والتي غالباً ما تعتمد على مورد واحد في اقتصادها، من أكثر الاقتصادات عرضة لصدمات أسعار النفط العالمية التي تؤثر بشكل مباشر على الصادرات، وبالتالي على إجمالي الناتج المحلي، إذ أن انخفاض الإيرادات يؤدي إلى حصول عجز في الموازنة العامة للدولة بسبب تغيرات أسعار النفط العالمية، وبالتالي فإن زيادة أسعار النفط ستؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض أسعار النفط ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والعجز المالي، (الجنابي، وعبود، ٢٠٢٠: ٣).

ثانياً. أثر صدمة المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي (GDP): أظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية الحالية والسابقة أهمية موضوع الدين الخارجي، كون هذا المتغير يعد واحد من متغيرات الاقتصاد الكلي وأصبح مصدراً لبعض الدول التي تعتمد في نفقاتها على الاقتراض من الخارج، ويعرف الدين الخارجي "بأنه القروض التي يكون مصدرها خارج حدود الدولة كان تكون دول أو منظمات أو مصارف أجنبية وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية وتستعمل لمعالجة

العجز في ميزان المدفوعات أو لتمويل مشاريع اقتصادية أو أي أغراض أخرى" (العبيدي، ٢٠١١:١٦٥)، ويقيس هذا المؤشر مستوى المديونية بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للبلد وإن هذا المؤشر يوضح مدى قدرة الحكومة في تحمل الاعباء الناتجة عن الديون الخارجية ومدى قدرتها على الالتزام بذلك لكونه يرتبط بالمتغير الأساس وهو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يعبر عن القوة الرئيسة الاقتصادية للدولة، إذ إن زيادة حجم الديون الخارجية ستؤدي إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة وذلك من خلال استقطاع جزء منه لغرض تامين الالتزامات الخارجية، وإن زيادة حجم الديون الخارجية وأعبائها تمثل عائقاً اساسياً أمام عملية التنمية الاقتصادية، إذ تنعكس سلباً على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد، مما يؤدي إلى التأثير بدرجة كبيرة على هيكل الموازنة العامة من خلال زيادة حجم هذه الديون بسبب التخصيص المالي الكبير لخدمة الدين بواسطة النفقات الجارية وحدها ومن جهة أخرى يتم تخصيص جزء من إجمالي الإيرادات العامة لخدمة الدين العام بدلاً من صرف هذه الإيرادات لغرض تقديم الخدمات الأخرى، وإن زيادة متوسط سعر الفائدة بالنسبة للقروض الخارجية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يشير إلى مخاطر عدم السداد التي من الممكن أن تتعرض لها الدولة، إذ أن زيادة سعر الفائدة سوف تقود إلى اقتطاع مبلغ أكبر من مقدار الزيادة الحاصلة مما يؤدي إلى تراجع الاقتصاد القومي للدولة وكذلك نقص في الموارد المالية المتوفرة لديها (جوحي، ٢٠١٦: ٣٩)، وإن الصدمة غير المؤاتية للدين الخارجي ستؤدي إلى تفاقم مستوى الديون الخارجية وإن ضعف القدرة على الوفاء بهذه الديون ولد علاقة عكسية بين تفاقم الديون التي سببها ارتفاع أسعار الفائدة على القروض وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأجبرت الديون الحكومات على ضغط الموارد المحلية وأدت إلى حدوث فجوة نقدية انتجت ما يسمى بظاهرة "التمويل بالعجز"، ولهذه الديون أثار أخرى تتمثل بتهديد سيادة الدولة وضعف قدرتها على سداد الديون، وتفاقم مشكلة التضخم وازدياد البطالة وتراجع النمو، ويكون الأمر معكوس عندما تكون هناك صدمات مؤاتيه في الدين الخارجي والذي سببه تخفيض أسعار الفائدة على القروض أو تقديم الإعفاءات من قبل الدول الدائنة للدول المدينة أو ارتفاع أسعار الصادرات التي تستفاد منها هذه الدول في سداد التزاماتها المالية أو التقليل من شدة الصدمة (محمد، ٢٠١٧: ٨٣)، وهنا مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم المديونية الخارجية منها أسباب داخلية ومنها خارجية وهي (تقلبات أسعار النفط العالمية، وعجز الموازنة العامة، كذلك ضعف المدخرات المحلية، والاسراع في عمليات التنمية، سوء ادارة الدين الخارجي، هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة، العجز المتزايد في ميزان المدفوعات، تزايد عدد السكان، ارتفاع اسعار الفائدة على القروض الخارجية، انخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية، زيادة الواردات من الغذاء، الفساد المالي والاداري في غالبية الدول النامية)(**عبد،٢٠٠٨: ٨**).

المبحث الرابع: أثر بعض الصدمات الاقتصادية الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021)

اولاً. تحليل أثر صدمة أسعار النفط العالمية على الناتج المحلي للمدة (2004-2021): تعد أسعار النفط العالمية من المؤشرات المهمة اقتصادياً نظراً لسيطرتها على أغلب الهياكل الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وفي خمسينيات وستينيات القرن الماضي كانت تدعى بـ (الأسعار المنشورة) إذ لم تكن تحمل طابعاً اقتصادياً، حتى عام (1970) وامتداداً إلى وقتنا الحاضر اختلفت

التسمية لأسعار النفط العالمية كونها أصبحت تحمل طابعاً اقتصادياً يؤثر في الاقتصاد العالمي (Mabro, 1984: 1)، وفي عام (1971) وبعد اختلاف الجهات التي تسيطر على أسعار النفط قامت منظمة الأوبك لأول مرة بالسيطرة على مورد النفط من خلال تقدير الإنتاج وتسعيره عالمياً ولم تدم هذه السيطرة طويلاً إذ نشأت خلافات بين دول أعضاء المنظمة حول احقيتهم بتحديد الإنتاج على قدر الاستهلاك من الدول أي أنَّ الدول التي تستورد هي التي تحدد الكميات وليس الدول المصدرة، وأدى هذا الخلاف إلى تجاوز النسب المحددة ليتم إغراق السوق النفطية مما ولد تدهوراً في أسعار النفط نجم عنه فقدان الأوبك السيطرة على الإنتاج والتسعير (منصوري، ٢٠٠١: ٣٤)، وبما أن العراق أحد أعضاء هذه المنظمة فإنَّ تقلبات أسعار النفط العالمية تحتم عليه الالتزام بمعايير الأوبك، فضلا عن ريعية الاقتصاد العراقي المتمثلة باعتماده على مصدر النفط كمصدر للحصول على الايرادات، وعدم تنوع مصادر دخله تجعله عرضة لصدمات أسعار النفط بشكل مباشر وخطير أحياناً، نظراً لارتفاع مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وشهد العراق في عام (2003) حرباً افرزت ظواهر سلبية عديدة تمثلت بـ (تفاقم البطالة، الفساد المالي والإداري، وعدم الاستقرار الأمني) وغيرها من الأمور السلبية التي فتكت بالاقتصاد العراقي، وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية بمعدل تغير سنوي (15.35%) بعد أن كان (5.36%) في عام (2002) إلا أنَّ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفض إلى (66335848) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (36.77-%) بسبب ظروف الحرب التي أدت إلى هدم وتخريب البنى التحتية واختلال الجهاز الإنتاجي وخصوصا الإنتاج النفطي الذي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي وشهدت المدة (2008-2009) صدمة مزدوجة الأثر فكان أثرها الأول ايجابي في عام (2008) بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى (94.45) دولاراً للبرميل الواحد بمعدل تغير سنوي (36.73%) وارتفع معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة السنوي على أثرها إلى (7.49%) للعام ذاته، وكان دور السياسة المالية مسايراً للدورة الاقتصادية، وأدى انخفاض أسعار النفط العالمية إلى (61.06) دولاراً للبرميل الواحد عام (2009) إلى حدوث صدمة سلبية أدت إلى انخفاض معدل تغيره السنوي إلى (35.35-%) فضلاً عن انخفاض معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (4.05%)، وشهدت السنوات اللاحقة تطوراً في أسعار النفط العالمية حتى وصلت إلى (109.45) دولار لعام (2012) كأعلى سعر خلال مدة البحث، إلا أنَّ صعوبة تخمين ظروف الاقتصاد العالمي وارتفاع حساسية أسعار النفط العالمية للظروف الاقتصادية القائمة جعل من عام (2014) بداية التمهيد لأخطر الصدمات السلبية في تاريخ العراق التي تعد مزدوجة المصدر، اذ تمثلت في كل من صدمة الإرهاب وصدمة انخفاض أسعار النفط العالمية، فبعد أن كان سعر النفط مسجلاً معدل تغير سنوي سالب (9.05-%) عام (2014) انخفض إلى (48.62-%) في عام (2015) بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية إلى (49.47) دولاراً للعام نفسه ليصبح معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2.61%)، ويرجع سبب هذه الصدمة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية والصادرات النفطية على حد سواء، فضلاً عن احتلال عصابات داعش الإرهابية أجزاءً كبيرة من المحافظات العراقية مما شكلت صدمة سلبية ارهقت الموازنة العامة للدولة بسبب اعتمادها الكامل على الايرادات النفطية في تمويل النفقات العامة فضلا عن زيادة الانفاق العسكري لمواجه خطر التنظيم الارهابي، فيما يلاحظ انخفاض معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى (3.77-%) بعد أن كان (13.79%) في

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 602-621
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.31

عام (2016) بسبب انخفاض مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع رصيد القطاعات الأخرى، وشهد عام (2017) تحسناً في أسعار النفط العالمية بمعدل تغير سنوي بلغ (36.63%) وإنَّ سبب هذه الصدمة يرجع إلى تحسن الصادرات النفطية على أثر تحسن أسعار النفط العالمية وانتهاء العمليات العسكرية في العراق والخروج من حالة التقشف المالي، وكان لجائحة كورونا الأثر الأكبر في سنة (2020) إذ أدى انتشار الجائحة في دول عدة وتوقف الحياة الاقتصادية الى تراجع أسعار النفط الى (42.98) دولار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (32.88-%) وإن هذا التراجع كان أثره كبير جداً على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إذ شهد انخفاض كبير اذ بلغ الناتج المحلي (196985514) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (11.32-%) وهذا ما يؤكد ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على النفط كمصدر وحيد للإيرادات مما يجعله عرضة للصدمات بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية، وفي عام (2021) وبعد انتهاء جائحة كورونا ورفع قيود الحجر ومنع السفر بين الدول وعودة الحياة الطبيعية والاقتصادية إلى وضعها الطبيعي أخذت أسعار النفط بالارتفاع وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي عليها من أجل تعويض الخسائر الكبيرة التي لحقت بالعديد من الدول بسبب الجائحة إذ بلغت أسعار النفط (77.97) دولار للبرميل بمعدل تغير بلغ (81.40%) مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لزيادة الصادرات النفطية إذ بلغ (202468281) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (2.78%).

الجدول (١): أثر صدمة أسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2021) المبالغ (مليون دينار)

السنوات	أسعار النفط العالمية (بالدولار) (1)	معدل التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2)	معدل التغير السنوي (%)
2004	36.05	-	101788449	-
2005	50.64	40.47	103568449	1.75
2006	61.08	20.62	109368369	5.60
2007	69.08	13.10	111455813	1.91
2008	94.45	36.73	119802041	7.49
2009	61.06	(35.35)	124659542	4.05
2010	77.45	26.84	132731012	6.47
2011	107.46	38.75	142696722	7.51
2012	109.45	1.85	161066280	12.87
2013	105.87	(3.27)	173273046	7.58
2014	96.29	(9.05)	178951406	3.28
2015	49.49	(48.62)	183616252	2.61
2016	40.76	(27.05)	208932109	13.79
2017	52.31	36.63	205130066	(3.77)
2018	69.78	41.51	210532887	2.63

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 602-621
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.31

السنوات	أسعار النفط العالمية (بالدولار) (1)	معدل التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2)	معدل التغير السنوي (%)
2019	64.04	(8.23)	222141229	5.51
2020	42.98	(32.88)	196985514	(11.32)
2021	77.97	81.40	202468281	2.78

المصدر:

- العمود (١) أسعار النفط الخام لسلة الأوبك ($) استنادا إلى: OPEC, Annual Statistical Bulletin, several issues, www.opec.org
- العمود (٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

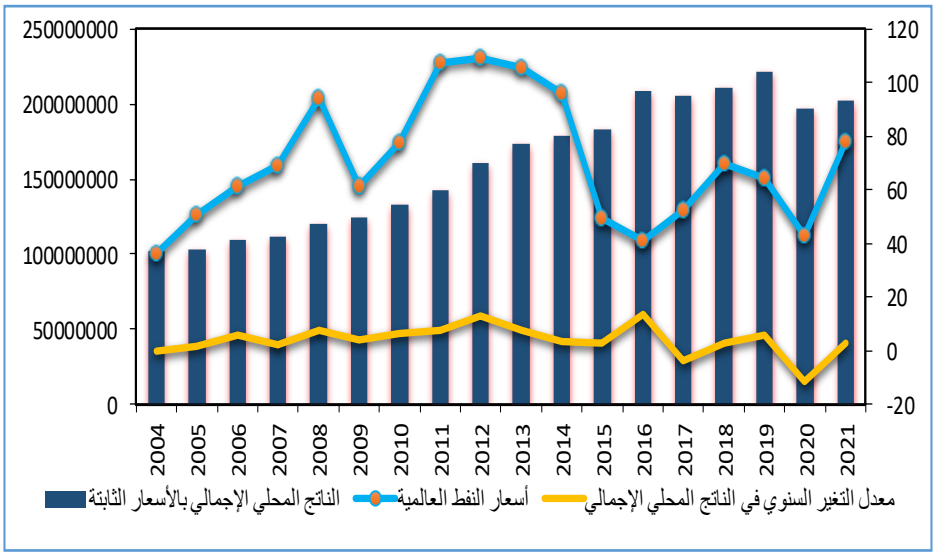

الشكل (٥): أثر صدمة أسعار النفط العالمية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021)

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١).

ثانياً. تحليل أثر صدمة الديون الخارجية على الناتج المحلي للمدة (2004-2021): تعد مشكلة المديونية الخارجية من أخطر المشاكلات وأكثرها تأثيراً على عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويشير الاقتصاديون أنَّ عدم استخدام الدَّين الخارجي بالشكل الصحيح والالتزام بإيفاء هذه الديون في المواعيد المحددة هي المشكلة الحقيقية وذلك نتيجة تراكم الديون والفوائد المترتبة عليها، وفي بعض الدول وصلت تكاليف خدمة الدَّين إلى ما يقارب (125%)، وهذا يعني زيادة تكاليفها على إيراداتها ومن ناحية اخرى أنَّ تزايد طموحات الدول غير المتقدمة لزيادة نموها الاقتصادي وتحقيق الرفاهية ونمو الاستثمار كما في الدول الأخرى دفعها إلى زيادة الاقتراض الخارجي دون النظر إلى عدم قدرة الموارد المحلية على سدَّ أعباء الديون والفوائد المترتبة عليها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم هذه المشكلة وتناميها (حداد، ٢٠٠٧: ١٠٦)، وإنَّ ظهور الكثير من المؤشرات خلال فترة الثمانينيات أوضحت بروز مشكلة المديونية الخارجية في العراق، لكنها لم تأخذ الصدى الحقيقي حول هذه المشكلة، بينما بدء الاهتمام الحقيقي بعد عام (2003) كون هذا الموضوع يعد من

المواضيع الحساسة على المستوى الدولي لمحدودية البيانات التي يمكن التزود بها حول هذه المشكلة بعدَّ ما كانت معلقة على أثر قرار مجلس الامن عام (1990) الذي نص على عدم القيام بأي إجراءات مالية مع العراق والكويت من قبل البلدان الأخرى، وإنَّ كان لغرض خدمات الديون، مما أدى إلى زيادة الديون والفوائد المترتبة عليها للمدة بعد عام (1990) (الغريري، وعلي الشيخ، ٢٠٠٨: ٨٣)، ومن خلال الجدول رقم (٢) يلاحظ انخفاض المديونية الخارجية نتيجة تعرض العراق إلى صدمة ايجابية للأعوام (2004-2005) بعد أن وصلت المديونية الخارجية ذروتها عام (2003) إذ بلغت (226266128) مليون دينار وعلى أثر هذه الصدمة انخفض معدل التغير السنوي للمديونية الخارجية من (17.79-%) عام (2004) إلى (20.39-%) عام (2005)، لتنخفض على هذا الأساس نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (142.99%) عام (2005) بعد أن كانت (182.75%) عام (2004)، وسبب هذه الصدمة يرجع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية وتخلص العراق من القيود التي فرضت عليه من قبل مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن ارتفاع الايرادات النفطية التي تستخدمها الحكومة للإيفاء بالديون الخارجية، وحدث تذبذب في معدلات التغير السنوية للمديونية الخارجية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، خلال السنوات اللاحقة حتى عام (2008)، الذي عكس صدمة ايجابية انخفض على أثرها معدل التغير السنوي للمديونية الخارجية إلى (17.93-%)، لتنخفض نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (64.22%)، وأصبح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (119802041) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (7.49%) للعام نفسه، بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة وشطب جزء كبير من ديون العراق الخارجية من الدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس وغير الأعضاء الذين ساهموا في خفض ديون العراق الخارجية إلى ما يقارب (80%) نتيجة لالتزام العراق بشروط اتفاقية التدبير الاحتياطي، فضلاً عن حدوث الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط في بدايتها بشكل قياسي، واستمر التذبذب في معدلات التغير السنوية في المديونية الخارجية خلال السنوات اللاحقة والذي قابله تذبذب في معدلات تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين ارتفاع وانخفاض إلى عام (2015) والذي حدثت فيه صدمة مناوئة في المديونية الخارجية ارتفع على أثرها معدل التغير السنوي إلى (1.81%) بعد أن كان (7.51-%) في عام (2014) لينخفض معدل التغير في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة إلى (2.61%) لعام (2015)، ويعود السبب في هذه الصدمة إلى أسباب عدة منها انخفاض أسعار النفط العالمية إلى مستويات متدنية، فضلاً عن الحرب مع الإرهاب وتكاليفها الهائلة التي اثقلت كاهن الموازنة العامة للدولة، وبالرغم من انتهاء العمليات العسكرية وتحسن أسعار النفط العالمية عام (2017) إلا أنَّ الاقتصاد العراقي تعرَّض لصدمة مناوئة في المديونية الخارجية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التغير السنوي للمديونية الخارجية إلى (16.19%)، فيما ارتفعت نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (36.38%) لنفس العام، وهذا يعني انخفاض معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (3.77-%)، ويعزى هذا إلى الارتفاع الحاصل في رصيد القروض الجديدة مما اضطر الحكومة إلى اللجوء مرة أخرى للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية من أجل تغطية العجز المالي في الموازنة، وفي عام (2018) انخفض الدين العام الخارجي اذ بلغ (48625780) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (7.94%)، وذلك بسبب

انخفاض القروض الجديدة وقروض اعادة الجدولة، فضلاً عن زيادة أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية وقدرة الحكومة على تسديد جزء من الديون والفوائد المترتبة عليها، وفي عام (2020) ارتفعت المديونة الخارجية من جديد نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية على أثر جائحة كورونا التي عصفت بالكثير من الدول وحالة الشلل الاقتصادي الذي ضرب دول العالم أجمع ومن ضمنها العراق الذي يعتمد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات الحكومية الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات الحكومية بشكل كبير جداً وعجز الحكومة عن تمويل النفقات العامة بضمنها رواتب الموظفين مما اضطرها إلى اللجوء للاستدانة من الخارج إذ بلغت المديونية الخارجية (75155049) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (29.82%)، وتراجع الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ (196985514) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (11.32-%) في حين بلغت نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي (38.15%)، وفي عام (2021) ونتيجة لانتهاء الجائحة ورفع القيود وعودة المعامل والحياة الاقتصادية الى طبيعتها وزيادة الطلب على النفط ارتفعت أسعار النفط مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية وقدرتها على تسديد جزء كبير من الديون التي بذمتها مما أدى إلى انخفاض المديونية الخارجية إذ بلغت (43258952) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (42.44-%) مما ادى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ليصل إلى (202468281) مليون دينار في حين تراجعت نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي إذ بلغت (21.36%)، من خلال ما تقدم يتضح لنا انخفاض قيمة المديونية الخارجية للعراق بشكل تدريجي وتنازلي نتيجة لتحسن الإيرادات العامة والتزام العراق بسداد فوائد الدَّين الخارجي بشكل منتظم، فضلاً عن تطبيق اتفاقية نادي باريس والتي نتج عنها تقديم العديد من الإعفاءات من قبل الدول الدائنة، في حين استمر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالتذبذب، وهذا يفسر لنا الاعتماد الكبير في تسديد فوائد القروض الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن سوء توظيف الإيرادات العامة في تنمية الاقتصاد القومي.

الجدول (٢): أثر صدمة المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2021) المبالغ (مليون دينار)

السنوات	الديون الخارجية (1)	معدل التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2)	معدل التغير السنوي (%)	نسبة المديونية الخارجية إلى GDP (2/1) (%) (3)
2004	186021778	-	101788449	-	182.75
2005	148097000	(20.39)	103568449	1.75	142.99
2006	95422175	(35.57)	109368369	5.60	87.25
2007	93758000	(1.74)	111455813	1.91	84.12
2008	76947489	(17.93)	119802041	7.49	64.23
2009	75989598	(1.24)	124659542	4.05	60.96
2010	67632836	(11.00)	132731012	6.47	50.95
2011	73275332	8.34	142696722	7.51	51.35

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 602-621
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.31

السنوات	الديون الخارجية (1)	معدل التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2)	معدل التغير السنوي (%)	نسبة المديونية الخارجية إلى GDP (2/1) (%) (3)
2012	75213000	2.64	161066280	12.87	46.70
2013	75479712	0.35	173273046	7.58	43.56
2014	69812284	(7.51)	178951406	3.28	39.01
2015	71079000	1.81	183616252	2.61	38.71
2016	62962298	(11.42)	208932109	13.79	30.14
2017	73153440	16.19	205130066	(3.77)	36.38
2018	48625780	7.94	210532887	2.63	23.98
2019	57888450	19.04	222141229	5.51	26.05
2020	75155049	29.82	196985514	(11.32)	38.15
2021	43258952	(42.44)	202468281	2.78	21.36

المصدر:

- العمود (١) وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي، للسنوات (2004-2021).
- العمود (٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- الاقواس تشير إلى الإشارة السالبة.

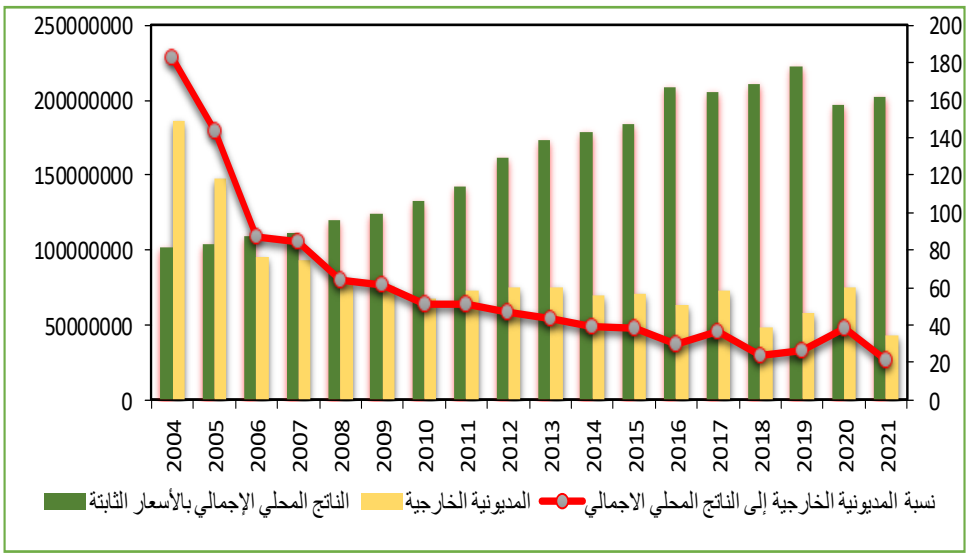

الشكل (٦): أثر صدمة المديونية الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي العراق للمدة (2004-2021)

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢).

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً. الاستنتاجات:

١. بالرغم من امتلاك العراق موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة مشجعة على تنويع مصادر الدخل، فأننا نجد صفة الريعية هي الملازمة للاقتصاد العراقي، مما يدل على سوء إدارة الموارد وغياب التخطيط الاقتصادي والاعتماد الكامل على عائدات النفط والذي يدل على اختلال هيكلي واضح في الاقتصاد العراقي.

٢. يعد متغيري (أسعار النفط العالمية، والمديونية الخارجية) من المصادر الرئيسية للصدمات الخارجية، وأنَّ أي تغيير يطرأ على هذه المتغيرات يحدث تغييراً في المتغيرات الداخلية (GDP) مما يعني حدوث خلل في هيكل الاقتصاد العراقي وهذا يحقق فرضية البحث.

٣. إنَّ صدمات أسعار النفط العالمية تمثل أكثر الصدمات تأثيراً في الاقتصاد العراقي، كونها تولد صدمة مزدوجة الأثر، ويكون أثرها مباشراً من خلال تأثيرها على الإيرادات النفطية، وبالتالي على الإيرادات العامة وغير مباشر من خلال تأثيرها على الصادرات النفطية وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي.

٤. إن اقساط وفوائد خدمة الدّين تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات النفطية من خلال ما يتم استقطاعه من هذه الإيرادات من أجل تسديد اقساط وفوائد الدين، الأمر الذي يؤدي إلى اضعاف فاعلية التنمية الاقتصادية، وبما أن العراق لم يستغل هذه الدّيون استغلالاً أمثل، والتي غالباً ما تتجه نحو تمويل الاستهلاك لاسيما للسلع المستوردة ونسبة قليلة منه فقط توجه نحو الاستثمار في مشاريع ذات انتاجية منخفضة، مما أدى إلى عدم خلق فوائض مالية جيدة تستخدم في سداد اقساط وفوائد الدين أو في تمويل التنمية.

٥. إن زيادة العجز المالي في الموازنة العامة والناتج عن اتباع سياسة مالية توسعية أدى إلى زيادة في حجم الدين العام الداخلي والخارجي، وذلك بسبب زيادة النفقات العامة بشكل أكبر من زيادة الإيرادات العامة نتيجة دخول العراق في أكثر من أزمة سياسية وعسكرية لاسيما خلال المدة (2014-2016) بسبب تعرض العراق إلى صدمة مزدوجة تمثلت في انخفاض أسعار النفط والحرب على الارهاب، فضلا عن النفقات المترتبة على نزوح عدد كبير من المواطنين وتدمير العديد من البنى التحتية.

ثانياً. التوصيات:

١. العمل على توسيع وتنويع مصادر الحصول على الإيرادات العامة وعدم الاعتماد فقط على الإيرادات النفطية، وضرورة الاهتمام بالإيرادات الأخرى لاسيما الإيرادات الضريبية كونها أداة تمويلية لا غنى عنها، من خلال اصلاح النظام الضريبي لكي يصبح أكثر كفاءة وفعالية في تمويل العجز في الموازنة العامة وبالتالي تقلل من حجم المديونية.

٢. العمل على تبني سياسات اصلاح هيكلية تسعى إلى تحقيق وتعميق الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وعدم الاعتماد على القطاع النفطي فقط، ويتم ذلك من خلال تطوير القطاعات الانتاجية الأخرى وخلق هيكل اقتصادي متطور ومتوازن يعمل على زيادة النمو الاقتصادي معتمداً على مصادر تمويل محلية من خلال الاستخدام الامثل للإيرادات النفطية للحد من أثار الصدمات الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، والحد من

مخاوف الاجيال القادمة على مستقبل البلد القائم على اقتصاد مشوه ينتج سلعة وأحدة والمخاطر الناجمة عن نضوب النفط.

٣. العمل على تقليل حدة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات النفطية الذي يعكس ضعف هيكل الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي لارتباطه الكبير بتقلبات أسعار النفط العالمية، ويتم ذلك من خلال وضع الية بعيدة المدى تعمل بشكل تدريجي على تنمية القطاعات الانتاجية غير النفطية (الزراعية، الصناعية، الخدمية)، والتي من شأنها أن تقلل من حدة هذا الارتباط وتجعل هيكل الناتج أكثر استقراراً تجاه التقلبات في أسعار النفط العالمية وباقي الصدمات الاقتصادية الخارجية التي من الممكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي.

٤. العمل على زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة أكبر من النفقات الجارية وتوجيهها نحو المشاريع الانتاجية باعتبار الأنفاق الاستثماري يمثل حجر الأساس في تطوير الاقتصاد لما له من أثر في تنويع القاعدة الانتاجية، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة المشاريع الإنتاجية وتوسيع الطاقة الانتاجية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتسريع عملية التنمية الاقتصادية بشرط زيادة الكفاءة الاستثمارية.

٥. الاستفادة من فوائض النفط في انشاء صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي، إذ يمكن أنَّ يعمل هذا الصندوق على استثمار الفوائض عند ارتفاع أسعار النفط وإمكانية تعويض النقص الذي يحصل من الإيرادات عند انخفاض أسعار النفط، كما أن هذا الصندوق سيقلل من أثر هذه الصدمات، فضلاً عن تحقيق مكاسب من استثمارات هذا الصندوق.

المصادر.

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب العربية.

١. سلام، عماد صالح (٢٠٠٢)، إدارة الازمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، وزارة الاعلام والثقافة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر.

٢. العبيدي، سعيد علي محمد (٢٠١١)، اقتصاديات المالية العامة، ط ١، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٣. الغالبي، عبد الحسين جليل، (٢٠١١)، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٤. كلاين، نعومي، (٢٠١١)، عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث، شركة المطبوعات التوزيع والنشر، بيروت-لبنان.

ب. البحوث والدراسات:

١. احمد، غسان إبراهيم، (٢٠٢٠)، أثر الصدمات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب شرق آسيا) تايلاند، كوريا الجنوبية (حالة دراسية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٤٩، ج٢.

٢. الايدامي، حميدة شاكر مسلم، وحسان، زهراء حسين، (٢٠١٩)، صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات اسعار النفط الخام مع الاشارة الى العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٥، العدد ١١٢.

٣. الجنابي، نبيل مهدي، وعبود، غادة صالح، (٢٠٢٠)، قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة، (١٩٧٠-٢٠٢٠)، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
٤. حداد، حامد عبيد، (٢٠٠٧)، المديونية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٣.
٥. حسين، كريم سالم، (٢٠١٨)، أثر أسعار النفط الخام العالمية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، ورقة بحث، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد- العراق.
٦. سلمان، محمد صالح، (٢٠٠٩)، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٥) دراسة قياسية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٧. ضرار، سامر محمد فخري، (٢٠١٨)، التحليل القياسي لأثر الصدمات الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة، (١٩٩٥-٢٠١٦)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (٢٤)، العدد (١٠٧).
٨. عبد، اياد حماد، (٢٠٠٨)، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية اسبابها وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، العدد ٢.
٩. الغريري، أيسر ياسين، وعلي عبد الله الشيخ، (٢٠٠٨)، مديونية العراق الخارجية الواقع والافاق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٤)، العدد (١٠).
١٠. الكبيسي، محمد صالح، واللامي، عبد الحميد عبد الهادي (٢٠١٧)، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية الاسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٤.
١١. كست، جيمس وميهاليي، ديفيد (٢٠١٧)، لعنة ما قبل الموارد، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد (٥٤)، العدد (٤).
١٢. محمد، سعودي، (٢٠١٤)، المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المؤاتية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد١١، المجلد٢.
١٣. منصوري، مبروك، (٢٠٠١)، تبديد الثروة القومية (النفط) دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد (٤)، السنة الثالثة- بغداد.

ج. الرسائل والأطاريح:

١. بن عيسى، نزهة، (٢٠١٧)، أثر الصدمات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (الانفاق الحكومي، البطالة، التضخم، المديونية) دراسة تحليلية قياسية في الجزائر للفترة (١٩٧٠-٢٠١٥)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر.
٢. بندر، سمير خلف، (٢٠١٨)، الصدمات الاقتصادية الخارجية وخيارات معالجة اثارها الهيكلية تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.
٣. جوحي، نسرين حسن، (٢٠١٦)، اتجاهات الدين الحكومي وتأثيرها على السياسة النقدية العراق حالة دراسية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤. العاضي، عبد الله محمد ناصر، (٢٠٠٧)، الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق-سوريا.
٥. العيثاوي، مصطفى اسماعيل جاسم، (٢٠٢٠)، قياس وتحليل الصدمات الخارجيَّة وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصاديَّة الكليَّة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد.
٦. اللامي، عبد الحميد عبد الهادي، (٢٠١٧)، تأثير صدمات أسعار النفط في بعض المتغيرات النقدية في العراق- رؤية استشرافية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
٧. محمد، يوسف عوض احمد، (٢٠١٧)، أثر تراكم خدمات الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Mabro, Robert (1984), on Oil Price Concepts, Oxford Institute for Energy Studies, Discussion Pape.
2. Robert J (1993), "Macro Economics, Harper Collins" College Publishers, United States of America, sixth edition.